

إشكاليات بناء الدولة
د. علي محمد ديهوم

قسم العلوم السياسية/ كلية الاقتصاد العلوم السياسية/ الجامعة الأسمرية الإسلامية

Alllllaiiii1981@gmail.com

د. محمد مصباح الجندي

قسم العلوم السياسية/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

d.mohammed.aljundi@gmail.com

ملخص

خلصت هذه الدراسة في إجابتها على أسئلة المشكلة البحثية المطروحة "ما هي الإشكاليات والتحديات الرئيسية لعملية بناء الدولة". إلى أن موضوع بناء الدولة يعد عملية معقدة ومتشابكة تشترك فيه العناصر السياسية والمؤسسية والدستورية والاقتصادية الاجتماعية والأمنية والعسكرية. إلى جانب هذا فإن عملية بناء الدولة تعكس الميراث التاريخي وما واجهته من تحديات، سواء تضمنت إنجازات أو تعرضت لاختلالات، وكذلك تأثير السياق المحلي والإقليمي. والدولي. والتطورات العملية والسياسية وما تفرزه من فرص وقيود. والتي تشترك بدورها تأثيراتها المتباينة في عملية بناء الدولة.

كما أن العلاقة بين الولاء للجماعة وبناء الدولة كبير جداً، إذ كلما زاد ولاء الفرد لقبيلته بدل الولاء للدولة قل تعزيز بناء الدولة، والعجز عن تحقيق أنموذج وطني وهو نتيجة لفشل المشاريع التنموية وتحقيق الديمقراطية وغياب الثقافة السياسية التي ترى المصلحة في الجماعة الوطنية، أدى إلى بقاء ارتباط الفرد بالمؤسسات الأولية كالعائلة أو القبيلة أو الطائفة والدخول في صراعات مع بعضها البعض مما يجعل بناء الدولة في هذه الظروف أمر صعب جداً وإن العلاقة بين نمط الثقافة السائدة وعملية ومستوى بناء الدولة كبيرة جداً بحيث أن غياب ثقافة سياسية ديمقراطية سواء لدى النخبة الحاكمة أو الفرد أو المجتمع، إذ يؤدي غياب هذا النوع في الثقافة إلى سيادة ثقافة المصلحة والانانية لذي الفاعلين السياسيين لا تتعدى المصالح الشخصية الضيقة ومنه فقد أدى غياب هذه الثقافة إلى عرقلة بناء الدولة وخاصة التي يحكمها التنوع الثقافي والديني والعرفي.



مقدمة:

عند الحديث عن الدولة الحديثة فإن التعبير عن "الدولة" قد يقصد به أمور مختلفة فهو في معنى واسع يكاد يتسع ليشتمل المجتمع بنفسه باعتبار أن الدولة هي التنظيم السياسي للمجتمع وبالتالي يشمل كل المندرجين تحت هذا التنظيم من أفراد ومؤسسات وأحزاب وحكومة، ولقد فرض سياق العولمة تحديات أخرى نظراً لكثافة المتغيرات الجديدة، مما دعي البعض إلى الدعوة لإعادة النظر في صيغة بناء الدولة. من خلال التركيز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً للتهديد الأمن والسلم والاستقرار العالمي، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، والإصلاح السياسي والاقتصادي وبهذا أصبحت إشكالية بناء الدولة مادة علمية لعدة دراسات ومن هنا سنعمل على تسليط الضوء على مفهوم الدولة وبناءها، والأسس القائمة عليها والتحديات التي تواجهها.

1. إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الآتي:

"ما هي الإشكاليات والتحديات الرئيسية لعملية بناء الدولة".

وتحت هذه الإشكالية تتدرج الأسئلة الآتية:

- ما هو مفهوم بناء الدولة؟

- ما هي ما هي الأسس التي تقوم عليها الدولة؟

2. أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على:

أ معرفة الإشكاليات وتحديات بناء الدولة.

ب معرفة الأسس التي تقوم عليها الدولة.

ج معرفة طبيعة الدولة.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال دراسة موضوع مهم وهو الدولة الذي يمتد تأثيرها في حقول المعرفة المختلفة فمتغيراتها تقع في نطاق على الاقتصاد والاجتماع والسياسية وغيرها. وهي من شأنها إثراء المعرفة لبناء الدولة.

4. منهجية الدراسة:

تقتضي دراسة هذا البحث الاستعانة بالعديد من المناهج العلمية وهي المنهج الوصفي التحليلي لشدة ارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية، والمنهج التاريخي.

5. تقسيمات الدراسة:

أولاً: "الإطار النظري" مفهوم الدولة ومفهوم البناء.



ثانياً: الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها الدولة.

ثالثاً: التحديات والإشكاليات أمام بناء الدولة.

أولاً: الإطار النظري.

مفهوم الدولة:

تعتبر مقارنة مسألة الدولة متنوعة بطبيعتها، ويرجع ذلك إلى تنوع زوايا النظر إليها وتنوع واختلاف الأدوات المنهجية الخاصة بدراستها في هذا الصدد يقول الباحث عبد الاله بلقرين " البحث في الدولة من منظور علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا السياسية يختلف حكماً عن نظرة المؤرخ إليها وقطعاً عن نظرة الباحث في العلوم السياسية وفي القانون على نحو خاص". (عبدالله بلقرين: 2008)

يذهب المفكر المغربي عبد الله العروي مميّزاً بين هذه الانماط من المقاربة "حيث يتساءل عن هدف الدولة يسبح في المطلقات ويصرف نظره عن الظروف الزمنية والمكانية، فينظر، ومن يتساءل عن التطور يصف أطوار الدولة أي أشكالها المتتابعة، فينطق بمنطق المؤرخين. (عبدالله العروي: 1993) ومن يتساءل عن وظيفة الدولة، يحاول أن يحلل آليتها بالنظر إلى محيطها الاجتماعي فيتكلم كلام الاجتماعيات، إذا الحقنا بهذه المحاور القانون، أمكن لنا أن نقول أن الدولة تدرس حسب أربعة مناهج القانون، الفلسفة، التاريخ، الاجتماعيات. لكل منهج طريقة مميزة في التعامل مع المواد المتوفرة للباحثين... لا يمكن للفيلسوف أن يكون تطورياً ولا للعالم الاجتماعي أن يكون استنباطياً وللمؤرخ أن يكون افتراضياً. لكل سؤال منهج ولكل منهج سؤال، ما يمكن فهمه هو عدم وجود تعريف شامل مانع وموحد يكون مرضياً حتى لأغلبية المهتمين جدياً بالمشكلة، وهذا يرجع بالأساس إلى الزاوية التي ينظر من خلالها للدولة. وستحاول الإحاطة مجموعة في الأطر المفاهيمية المحددة لمسألة الدولة.

مفهوم الدولة في اللغة:

الدولة في اللغة: العقبة في المال والحرب، والدولة والدولة واحدة، وقبل الدولة في المال، والدولة في الحرب والجاه، وقيل الدولة اسم الذي يتداول بعينه، والدولة المصدر، وجاءت كلمة دولة " بضم الدال" في القرآن الكريم بمعنى الفء أو المال قال تعال " {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ}، وتداول القوم كذا أي تناولوه من حيث الدولة. (إياد الزبياري: 2017)

الدولة في الاصطلاح:

(1.1) التصور القانوني ينطلق التصور القانوني للدولة من خلال فكرة الشخصية القانونية وتحديد العناصر والشروط القانونية لهذه الشخصية المعنوية والتي من أهمها السيادة والأرض والإقليم والشعب، وكذلك سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، والعلاقات بينها وأهمية التميز والفصل والتوازن بين هذه السلطات.

وتعرف الدولة من خلال هذا التصور بأنها " تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه للمصلحة المشتركة يسهر على المحافظة على هذا التجمع وسلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة". (الشرقاوي: 2007)



(2.1) التصور السياسي للدولة:

ازداد الاهتمام بظاهرة الدولة من قبل علماء السياسة وقد قدم علماء السياسة العديد من المفاهيم للدولة ومنها أن الدولة هي، " الهيئة التي تملك فوق إقليم معين حق احتكار واستخدام القوة الشرعية "، ويعرف المفكر محمد شحرور " الدولة بأنها أداة للتعبير عن واقع يعيشه شعب ما من خلال مؤسسات وتعتبر الدولة قمة الوعي المعرفي والأخلاقي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع لذا فهي بنية فوقية لبنية تحتية تمثل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة والمستوى المعرفي فإذا كانت هذه العلاقات متخلقة فالدولة متخلقة وإذا كانت متقدمة فالدولة متقدمة كما أكد على وجود علاقة وتأثير وتأثر متبادل بين المؤسسات والمجتمع فكلما كان تأثير البنية التحتية " المجتمع " على البنية الفوقية وهي المؤسسات كبيراً كانت الدولة أكثر ديمقراطية، وكلما كان تأثير البنية الفوقية " المؤسسات " على البنية التحتية " المجتمع " كبيراً اتجهت الدولة باتجاه القمع والديكتاتورية. (شحرور: 2008)

وتعرف الدولة كذلك بأنها " مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، وتسيطر عليها هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة" (غالي 1988) وعرفها هارولد لا سكي بأنها " مجتمعاً إقليمياً مقسماً إلى حكومة ورعية وهو يدعي داخل مساحته الطبيعية المخصصة، سلطة عليا على جميع المؤسسات الأخرى، وهي تنظيم يمارس السلطة القهرية من أجل تحقيق الصالح الاجتماعي العام". (البرعصي: 2013)

ويعرفها بلقزيز بأنها " الكيان السياسي الشعب أو أمة والذي يتجسد في نظام مؤسسي يعبر عن ماهية تلك الأمة ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها وعلى أرضها وعلى منافعها. (بلقزيز: 2002)

مفهوم بناء الدولة:

مثل مصطلح بناء الدولة ازدواجية تاريخية، يحمل دلالتين دلالة تقليدية وأخرى حديثة استخدم في فترات متعددة من التاريخ السياسي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ويعد استعادة البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار استقلالها وحتى نهاية الحرب الباردة، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية، إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة. يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً للتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، ومن ثم يتوجب على الأمم المتحدة الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها وذلك خلال إعادة هندسة سياسية واجتماعية لهذه الدول، تمكنها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي وتجنب دول العالم من الأخطار الآتية منها.

فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة، صاحبه انهيار الدولة في مناطق متعددة من العالم وانطوي انهيارها على بروز أخطار تهدد الأمن الدولي. وأصبح الحديث عن مصادر الخطر في الدولة الفاشلة والواهنة أكثر منه في الدول القوية أو في بعضها. (ميهوبي: 2014)

وبناءً على ذلك تبيانت التعريفات حول عملية بناء الدولة نظراً لتداخل مرتكزاتها من جهة، واختلاف السياق الزمني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى، لكن يمكن التركيز على أهم التعريفات النظرية، والتي



منها ما تصب اهتمامها في غايات بناء الدولة فيعرفها فرانسيس فوكوياما بأنها " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها. (جيلالي: 2016)

وهذا المعنى يحيل عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطويرية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، تجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي.

ويعرف " تشارلز تيلي " بناء الدولة على أنه " إقامة منظمات مركزية مستقلة متميزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة ". (ميهوبي: 2014)

ويمكن التعبير عن بناء الدولة بقدراتها على تحقيق الأمن لساكنيها والرفاهية وتمثيل مواطنيها، ومع ذلك فإن هذه المهمة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى، بل وتختلف في الدولة نفسها من حقبة إلى أخرى، هذا ما يبرز جلياً في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ المن وإنجاز الرقابة الاجتماعي والاقتصادي وتمثيل المواطنين ومن تم يمكن القول أن عليه بناء الدولة تظل عملية نسبية. (زرنوقة: 2007)

وحسب معهد التنمية لما وراء البحار عملية بناء الدولة تتجه إلى الإجراءات التي تتناولها الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة، وهو مصطلح يتعلق بالعملية السياسية الفعالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة وطبية العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهة أخرى. (جيلالي: 2016)

وفي نفس السياق تعرف مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية بناء الدولة بأنها " عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقة الدولة بالمجتمع " من هنا إذن يخضع موضوع بناء الدولة للاحتياجات الداخلية والخارجية.

ويرى فوكوياما أن بناء الدولة يشمل نوعين مختلفين من الأنشطة إعادة البناء والتنمية ومن هذا المنظور يعرف فوكوياما " إعادة البناء على أنها استعادة البلدان التي مزقتها الحرب أو المجتمعات المدمرة وضعها الذي كانت عليه قبل الصراع، التنمية بأنها إيجاد مؤسسات جديدة وتعزيز نمو اقتصادي مستدام ". (نسيب: 2014)

وعليه يتضح من خلال المفاهيم السابقة أن عملية بناء الدولة تتميز بمجموعة من الخصائص تتقاطع فيها المؤشرات التي تميز مفهوم التنمية السياسية وهذه المؤشرات تحيل على المفهوم الإجرائي الذي يمكن اختصاره في الميزات التالية:

(1.1) العملية: أي تطور وليست مرحلة أو درجة بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها.

(2.1) الديناميكية: أي أنها لا تعرف نقطة تنتهي عندها فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة داته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.

(3.1) النسبية: كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة وذلك أن بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.



(4.1) الحياد: من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام " السياسي والاجتماعي " فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنها عملية حتمية سواء من حيث حدودها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يحدده الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخليا وخارجياً.

(5.1) العالمية: بمعنى أن هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وأشكال مختلفة وصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على اعتبارها عملية، كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوثيرة ودرجة الانجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطوراً. (جيلالي: 2016)

ثانياً: الأسس والمرتكزات لبناء الدولة.

يتطلب بناء الدولة توفر بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ومؤسسية توفر إمكانية الاستمرار والنمو بطريقة متصاعدة بعيدة عن الانقطاع والتراجع، ويلعب الإرث التاريخي والاجتماعي دوراً حيوياً في هذا البناء، وعندما نتحدث عن الأسس السياسية والاجتماعية لبناء الدولة فهذا يعني مجموعتين من العوامل:

- العوامل الذاتية: التي تعين للحركة أهدافها وقيمتها التي تناضل من أجل تحقيقها وتغيير الواقع الموضوعي نفسه للوصول إليها.
- العوامل الموضوعية: التي لا تقوم أي حركة متميزة ومنظمة من دونها أي البنى الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والسياسية التي تخلق الحركة وتشتت تطورها وتعين آفاق عملها.

ويكمل هذان العاملان بعضهما بعضاً كما يتوقف أثر كل واحد منهما على الآخر، فالديمقراطية ثمرة تفاعل العاملين معاً. فإذا لم يجتمعا لن يتحقق أي تقدم حقيقي على هذه الجبهة، فقد يسمح النضج النظري والسياسي بإحداث تغييرات ديمقراطية سريعة تساهم في إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من الفوارق الطبقة أي تغيير الشروط الموضوعية لممارسة الديمقراطية، وعلى العكس قد تساهم الظروف الموضوعية المفاجئة أو الناشئة من تراكمات بطيئة في إحداث طفرة فكرية، وهذا يعني أن الديمقراطية لا يمكن أن تحدث دون محتوى سياسي اجتماعي واقتصادي وثقافي خاص. (نعمة: 2008) ومن هنا هناك مجموعة الأسس لبناء الدولة هي:

(1.1.1) الأسس السياسية:

تتمثل الأسس السياسية في تأسيس عقد اجتماعي جديد وإيجاد ثقافة سياسية لأن جوهر البناء السياسي هو تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني، محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم ويستند إلى مبادئ وأسس احترام حقوق الإنسان، وإقرار التعددية السياسية الفكرية وتمكين مختلف القوي والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية، مع توافر ضمانات تمثيلها في هياكل الدولة ومؤسساتها بصورة عادلة ومتوازنة. ومن مقومات العقد الاجتماعي إقرار مبدأ الفصل بين السلطات واحترام استقلال القضاء، وتوفير ضمانات ومتطلبات تحقيق المشاركة السياسية والرقابة السياسية، كل هذا يقود إلى تحقيق التداول السلمي على السلطة طبقاً للإرادة الشعبية.

ومن جهة أخرى ضرورة توفير ثقافة سياسية جديدة لذي القوي السياسية كافة تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبالعلاقات السلطة داخل المجتمع. (بلقزيز: 2002)

(2.1.1) الأسس القانونية:

وهي أسس وثيقة الصلة بالأسس السياسية بالدستور والقانون يمثلان المرجعية لمختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية والانطلاق إلى تطوير عملية صنع القوانين والتشريعات في حين صياغة القوانين وإعدادها كعملية فنية، ومناقشتها وإقرارها كعملية قانونية سياسية. والعمل بمبدأ سيادة القانون بتطبيقه على الجميع دون تمييز أو استثناء، فقيام الدولة على قوانين واضحة لا تترك مجالاً للبس، وهذا ما يتحقق بوجود قضاء مستقل وهيئة دستورية تشرف على دستورية القوانين وتمارس عملها باستقلال ونزاهة ويسود في المجتمع إعمال القوانين والاحكام إليها. (جزولي: 2002)

(3.1.1) الأسس الاقتصادية.

يشكل الاقتصاد عصب الحياة لبناء دولة عندما توظف نتائجه للتنمية وتأمين حاجات الناس وتقليل التفاوت الطبقي وتحقيق التطور الإنمائي للاقتصاد الوطني، ومن الثابت أن دولة القانون والديمقراطية تؤمن كلياً بالتطور الاقتصادي والعلمي، فالدولة لا تتطور إلا عندما تحقق قدرًا من تراكم رأس المال الوطني وفرص العمل الناتجة عن هذا التراكم، يضاف إلى ذلك ضرورة العمل بمبدأ اللامركزية في اقتصاد الدولة وتنفيذ برامجها الاقتصادية، وإن مبدأ السوق الاقتصادي للدولة يخضع إلى معايير مهمة ومتعددة ومنها معايير العمل والصناعة والزراعة والخدمات والتعليم، وعندما تتمتع هذه بحيازة مستلزماتها وتكون قادرة على التفاعل مع واقع السوق، يتحقق تجديد الطاقات الإنتاجية المادية والاجتماعية للعاملين فيها وكذلك للعائلة بشكل عام، ويصبح الاهتمام بالمعاهد التربوية والتعليمية التي تهتم بالإعداد لحياة مهنية متطورة. (عنوز: 2009)

(4.1.1) الأسس الإدارية.

يقوم الجهاز الإداري بدور مهم وحيوي في الدولة باعتباره يتولى مهمة تنفيذ سياساتها وقراراتها، لذلك يتعين أن تكون هناك رؤية ومناهج جديدة للإصلاح تأخذ بعين الاعتبار واقع التطور الهائل في مجالات الاتصالات والمعلومات، فإنه من المهم إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية على النحو الذي يجعلها أقل تضخماً وأكثر فاعلية لتأتي مسألة تطوير خطط وبرامج إعادة تأهيل وتدريب العاملين في هذه الأجهزة للوصول إلى تحقيق الكفاءة بمعايير الأداء والانجاز. (ابراهيم: 2005)

ثالثاً: تحديات بناء الدولة.

(1.1.1) تحدي البناء المؤسسي:

يذكر الكثير من المفكرين أن الضعف المؤسسي هو الذي يحول دون استمرار الدولة حين يؤدي إلى الانفجار من الداخل وأن بسبب الخلل البشري يعود إلى ثلاث تفسيرات وهي.

أ. التفسير الأول هو المدخل النفسي السيكولوجي حين يتصل بالنظرة إلى أن إخفاق العمل الجماعي إنما يستند إلى بعض الأشخاص الذين يعانون فقراً في الإحساس بالأمان الذاتي والرغبة الشديدة من في الزعامة والسيطرة



ومن تم يعتبروا بتوهم مواقع السلطة وإحكام قبضتهم على مفاتيح تلك التنظيمات إنما يشبع غريزة تحقيق الذات لديهم.

ب. أما المدخل الثاني فهو مدخل اجتماعي سوسيولوجي والذي يدفع بان تفكك التنظيمات الاجتماعية والسياسية والمرتبطة بظاهرة التفكك الاجتماعي وقد ذهب " إميل دور كايم " إلى القول بوجود نوعين من التماسك بين البشر في المجتمع أو الجماعة هما التماسك التلقائي القائم على علاقات غير اختيارية مثل تماسك القبيلة وتسود المجتمعات الأقل تطوراً، والثاني هو التماسك المؤسسي المشتد إلى المصلحة المشتركة وهو نتاج عن تطور المجتمع مثل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب.

ج. أما المدخل الثالث فهو المدخل الإيديولوجي والذي يعني غياب الأطر المؤسسية للتحديد من يحصل كل ماذا ومنى وكيف ولماذا مما ينتهي بالأمر إلى مغالبة ميكافيلية بلا ضوابط مسبقة وإنما اقتلاع شخص لأخر أو شلة لأخرى لعدم الاستناد إلى قواعد مؤسسية حاكمه للمجتمع تضبط الاختلاف والتعارض في إطار من القانون وللبحت عن الحل الوسط حتى لا تنفجر التنظيمات. (عبدالفتاح: 2010)

(2.1.1) أزمة الشرعية:

إن أزمة الشرعية يمكن أن تصيب النظام الحاكم لأسباب عديدة وقد يترتب عليها إطاحة النظام وتغييره سواء باستخدام أساليب سليمة أو عنيفة، ولكن انهيار شرعية النظام لا تؤثر بالضرورة في الدولة ككيان سياسي يشمل الجميع في إطاره وتجرى داخله مختلف التفاعلات والعمليات السياسية وغير السياسية ويتجه إليه المواطنون بولائهم الأسمى، وفي هذا السياق فإن الدول تبقى وتستمر على الرغم من تغير وبندل النخب الحاكمة والمؤسسات السياسية، من المؤكد انه عندما تتزامن أزمة شرعية النظام الحاكم مع أزمة شرعية الدولة فإنها تصبح في هذه الحالة عرضة لخطر الصراعات الاجتماعية الممتدة والحروب الأهلية، بل قد يصل الأمر أيضاً إلى حد انهيار الدولة وتحللها. وهناك إستراتيجيات فئوية وخاصة تعوق نضج الدولة كوعاء للمواطنة، وتأكيد أهمية الدولة القانونية والديمقراطية كوعاء لتنمية مفهوم المواطنة، مقابل مفهوم الزبونية والمحسوبية، ويتجاوز الولاءات الدينية والقبلية نحو الولاء للدولة والقانون، وهكذا فإن استمرار معضلة الهوية دون حل، وما يرتبط بذلك من تعدد في الهويات وتنافسها وتصارعها، إنما يعتبر من العناصر الرئيسية في أزمة شرعية الدولة. (ميهوبي 2016:

(3.1.1) الثقافة السياسية السائدة:

وهي المعيار الأهم في إحداث أي تغيير قد يفضى إلى بناء دولة حقيقة فالثقافة السائدة بين أفراد أي مجتمع تؤسس على مجموعة من القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها مواطنوه عبر ميراث تاريخي وجغرافي وتركيب اجتماعي متمايز ومن تم تتصف تلك الثقافة بالخصوصية اللازمة لإخفاء طابعها القيمي على المجتمع، ولما كانت الثقافة السياسية في هذا الصدد فرع من أصل فإنها تبني على مجموعة المعارف والقيم والآراء والتطورات والتوجهات السائدة والمشكلة لوعي المواطن نحو شؤون السياسة والحكم والدولة والقيم المحيطة بها من مواطنة، وولاء وشرعة ومشاركة، ويعد مدخل الاحساس بالهوية أحد مكونات منظومة الثقافة السياسية حين أن شعور الأفراد بالانتماء للوطن يؤدي إلى مساندة المواطن لدولته في أزماتها وكذلك تقبله للالتزامات الملقاة على عاتقه

جراء الانتظام تحت لوائها ومن تم تتنامي إشكالية الهوية والانتماء كمدخل رئيسي للثقافة السياسية من خلال القدرة على استيعاب الولاء للدولة بدلا من الولاء للقبيلة والعائلة والجهة والفئة والعزف: وغيرها. (السيد: 2011)

(4.1.1) التحديات الاقتصادية:

لقد كان تأثير العوامل الاقتصادية على القطاعات الاجتماعية والسياسية بالغاً في سلباته الكمية والكيفية، فيقدر ما يؤدي إلى صعوبة الظروف الاقتصادية إلى تزايد التفاوت في المداخيل، وبالتالي إلى تزايد حدة التوترات الاجتماعية وانكماش لغة الحوار، يجعل تفاقم التهميش والإقصاء من الحياة الاقتصادية الكريمة للمواطنين يطال الكثير من أبناء البلاد والذين يرون في أنفسهم غير معنيين بأي عملية في الدولة، وتشير الكثير من الدراسات إلى العلاقة الوطيدة بين العدالة التوزيعية والعنف السياسي وعدم الاستقرار، وبهذا فإن الأوضاع الاقتصادية السيئة تعتبر تحدي كبير لبناء دولة حقيقة وتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية وبناء مؤسسات حقيقة قادرة على تحقيق الرفاهية والتنمية. (زدام: 2007)

(5.1.1) التحديات الاجتماعية:

تلعب التكوينات الاجتماعية دوراً مهماً في تحديد نمط المؤسسات السياسية، وقد تكون من العوامل المساعدة على ترسيخ استقرار الدولة والنظام، كما قد تلعب دوراً سلبياً وغالباً ما تنتقل الانقسامات الاجتماعية التي تعرفها الدول إلى المستوى المؤسساتي والفشل في جعل الدولة فوق الجميع، فمثلاً التنوع الكبير في الاثنيات والاثنيات وسلوكياتها في الميدان السياسي له تأثير على بناء الدولة والاستقرار إلى جانب تواجد الاثنيات هناك أيضاً عامل التنوع الديني الذي يؤثر في عملية بناء الدولة، ويعتبر عامل عدم الاستقرار في بعض الدول التي تعرف اصطفاً سياسياً على أساس ديني، والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشوب نزاعات وصلنا إلى الحرب، وكذلك وجود التنوع اللغوي قد يكون عامل عدم استقرار حين عملت على عرقلة عمليات التواصل والاندماج بين أبناء الدولة. الواحدة، وبالتالي يزيد من تجدر أسباب الاختلاف والتنافر والانقسام داخل الدولة الواحدة. (جبايلة: 2010)

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة في إجابتها على أسئلة المشكلة البحثية المطروحة إلى أن موضوع بناء الدولة يعد عملية معقدة ومتشابكة تشرك فيه العناصر السياسية والمؤسسية والدستورية والاقتصادية الاجتماعية والأمنية والعسكرية. إلى جانب هذا فإن عملية بناء الدولة تعكس الميراث التاريخي وما واجهته من تحديات، سواء تضمنت إنجازات أو تعرضت لاختلالات، وكذلك تأثير السياق المحلي والإقليمي. والدولي. والتطورات العملية والسياسية وما تفرزه من فرص وقيود. والتي تشرك بدورها تأثيراتها المتباينة في عملية بناء الدولة.

كما أن العلاقة بين الولاء للجماعة وبناء الدولة كبير جداً، إذ كلما زاد ولاء الفرد لقبيلته بدل الولاء للدولة قل تعزيز بناء الدولة، والعجز عن تحقيق إندماج وطني وهو نتيجة لفشل المشاريع التنموية وتحقيق الديمقراطية وغياب الثقافة السياسية التي ترى المصلحة في الجماعة الوطنية، أدى إلى بقاء ارتباط الفرد بالمؤسسات الأولية كالعائلة أو القبيلة أو الطائفة والدخول في صراعات مع بعضها البعض مما يجعل بناء الدولة في هذه الظروف



أمر صعب جداً وإن العلاقة بين نمط الثقافة السائدة وعملية ومستوى بناء الدولة كبيرة جداً بحيث أن غياب ثقافة سياسية ديمقراطية سواء لدى النخبة الحاكمة أو الفرد أو المجتمع، إذ يؤدي غياب هذا النوع في الثقافة إلى سيادة ثقافة المصلحة والانانية لذى الفاعلين السياسيين لا تتعدى المصالح الشخصية الضيقة ومنه فقد أدى غياب هذه الثقافة إلى عرقلة بناء الدولة وخاصة التي يحكمها التنوع الثقافي والديني والعرفي.

التوصيات:

- (1.1.1) العمل على بناء مؤسسات سياسية تتميز بالشفافية والنزاهة والكفاءة والفاعلية.
- (2.1.1) نشر قيم المواطنة وعدم التمييز بين المواطنين على أسس عرقية أو دينية أو طائفية أو غيرها والعمل على تحقيق الاندماج الوطني من خلال عملية تنشئة سياسية حقيقية.
- (3.1.1) ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة والحد من النزعة الفردية والمصالح الخاصة واللواءات الضيقة.
- (4.1.1) الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية وتحديث وتطوير القطاعات الاقتصادية وتحقيق الرخاء والرفاهية للمواطنين.

قائمة المراجع

1. عبد الاله يلفيز، (2008)، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث.
2. عبد الله العروي، (1993)، مفهوم الدولة، ط1، المركز الثقافي العربي.
3. إياد كامل الزبياري، (2017)، مقومات بناء الدولة الكوردية ومعوقاتها دراسة شرعية وقانونية، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد2، يونيو.
4. سعاد الشرفاوي، (2007)، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية.
5. محمد شحرور، دراسات إسلامية في الدولة والمجتمع، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.
6. بطرس غالي، (1988)، محمود عيسى، المدخل في علم السياسة، ط1، القاهرة" مكتبة الاتجلو مصرية.
7. عمر حمد البرعصي وأخرون، (2013)، مبادئ العلوم السياسية، ط2، بنغازي" الدار الوطنية.
8. عبد الاله يلفيز، (2002)، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة في: الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
9. فخر الدين ميهوبي، (2014)، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء.
10. محمد أمين جيلالي، (2016)، بناء الدولة المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، ط1، القاهرة، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية.
11. صلاح زرنوقة، (2007)، الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة، محلة النهضة، العدد 2 المحلدي7، مارسن.
12. محمد نسيب، (2014)، مراد أصلان، نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط، ط1، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
13. هاشم نعمة، نظرة في مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، مجلة طريق الشعب، العدد 79، 2008.

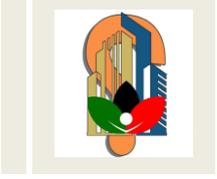
14. عبد الاله بلقزيز، (2002)، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
15. أحمد جزولي، (2002)، دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظرياً والمشاركة سياسياً...مطابقات التحول وحقيقة الرهان" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
16. عبد المنعم عنوز، (2009)، مستلزمات بناء الدولة الوطنية، مجلة طريق الشعب، العدد 102.
17. حسنين توفيق إبراهيم، (2005)، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
18. معتر بالله عبد الفتاح، لماذا تنفجر تنظيماتنا من الداخل، جريدة الشروق، عدد 2010/3/26.
19. السيد على السيد، (2011)، التحول الديمقراطي في موريتانيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة.
20. يوسف زدام، (2007)، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية لإنسانية في الوطن العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجزائر.
- عبد الحفيظ جبايلة، (2010)، تحديات عمليات بناء الدولة أفريقيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر

Abstract

This study concluded that the issue of state-building is a complex and interrelated process involving political, institutional, constitutional, economic, social, security and military elements. In addition, the process of state-building reflects the historical legacy and the challenges it faces, whether it involves achievements or has been violated, as well as the impact of the local and regional context. And international. Practical and political developments and opportunities and constraints. Which, in turn, have a mixed effect on the process of nation-building.

The relationship between loyalty to the community and state-building is very great. The greater the loyalty of the individual to his tribe rather than allegiance to the state, the less the state's construction is strengthened. The inability to achieve the status quo, which is the result of the failure of development projects and the achievement of democracy and the absence of a political culture that sees interest in the national community, The connection of the individual to primary institutions such as the family or tribe or community and engage in conflicts with each other, which makes the construction of the state in these circumstances is very difficult and the relationship between the pattern of culture and the process and the level of state-building is so great that the absence of a democratic political culture whether the pit Of the ruling or the individual or society, as it leads the absence of this kind in the culture to





the sovereignty of the culture of interest and the selfish one who political actors, do not go beyond the personal narrow interests and from the absence of this culture has led to the obstruction of state-building, especially governed by cultural, religious and ethnic diversity.